الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:

الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية

يومي 24 و 25 أفريل 2018

الملخص:

يعمل الفساد على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية ، ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالإتجار بالمخدرات وغسيل الاموال ، وتهدف هذه الدراسة الى تحديد أشكال الفساد وأسبابه و تحليل آثاره الاقتصادية وغير الاقتصادية من أجل ايجاد السبل الكفيلة من التخفيف من حدة اثاره المختلفة ولاسيما الاقتصادية منها، وتوصلت الى ان مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد الا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع . وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة على التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: فساد، فساد إداري، تهرب ضريبي، تهرب جمركي، تنمية اقتصادية.

Abstract:

Corruption corrupts international trade and investment flows and facilitates organized crime at the international level, such as drug trafficking and money laundering, The study aims at identifying the forms of corruption and its causes and analyzing its economic and non-economic effects in order to find ways to mitigate its various effects, especially economic And reached the conclusion that no matter how many components of corruption and its causes, its results are poured into one container, namely the economic waste of the material and financial resources of the society. This waste has direct and indirect effects on economic development.

Keywords: corruption, administrative corruption, tax evasion, customs evasion, economic development.

الفساد وعلاقته العكسية بالتنمية الاقتصادية

إلياس شاهد	عبد النعيم دفرور	لطفي مخزومي
جامعة الوادي، الجزائر	جامعة الوادي، الجزائر	جامعة الوادي، الجزائر
Chahed_ilias@yahoo.fr	naimdefrour@hotmail.fr	lotfimekhzoumi39@gmail.com

تمهيد:

إن ما يشهده العالم من ظواهر غريبة وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تتباين في أشكالها وأحجامها ولعل من أهم تلك الظواهر تأثيراً هي ظاهرة الفساد وبكل أنواعه "الإداري والمالي والسياسي والقضائي.....الخ" .

ونظرا إلى تزايد اهتمام الحكومات بمشكلة الفساد وبما تفرزه من انعكاسات سلبية وأضراراً بالغة في مختلف ميادين الحياة الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في الوقت الذي تسعى به كافة بلدان العالم إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية والمتمثلة في ظاهرة العولمة والتحول من الانغلاق الاقتصادي إلى الانفتاح، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحرير الأسواق. وإن الانخراط في العولمة قد يفتح آفاقاً جديدة ويتيح فرصاً كثيرة إلا أنه قد يخلق تحديات كبيرة على المجتمع الدولي والتي تتمثل باستخدام تكنولوجيا عالية في ممارسات الفساد في ظل تطورات تقنية المعلومات وهيمنة الاقتصاديات الخدمية ورفع حواجز الحماية التجارية أمام تدفقات الاستثمارات والخدمات المالية،

ويعمل الفساد على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية ، ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالإتجار بالمخدرات وغسيل الاموال ، ويحدث الفساد عند خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص . فكلما كان لدى مسؤول عام سلطة في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص ، فان حوافز الرشوة تتولد اعتمادا" على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين ، وعلى استعداد الافراد والشركات الخاصة للدفع مقابل الحصول على تلك المنافع او تجنب التكاليف.

وتهدف هذه الدراسة الى تحديد أشكال الفساد وأسبابه و تحليل آثاره الاقتصادية وغير الاقتصادية من أجل ايجاد السبل الكفيلة من التخفيف من حدة اثاره المختلفة ولاسيما الاقتصادية منها .

يعمل العالم على تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة أو تقدم اقتصادي عفوي سريع ومضطرد الا ان هناك عائق يحد من سرعة تحقيق هذه الاهداف الا وهو الفساد، وتتمثل إشكالية الدراسة في " ماهي أشكال الفساد وما الرابطة بينه وبين التنمية الاقتصادية؟"

أولا: الفساد وأشكاله

1- مفهوم الفساد:

تعددت التعاريف التي أطلقت لتوضيح مفهوم الفساد وقد يعزى سبب ذلك إلى اختلاف المدارس الفلسفية التي تناولت موضوع الفساد واختلاف المدارس الفلسفية قد يعود سببه إلى اختلاف أفكار وثقافات وتوجهات رواد هذه المدارس من الكتاب والمنظرين والعلماء. حيث عرف الفساد الإداري بصورة عامة على انه " التأثير غير المشروع في القرارات العامة "[1].كما وجاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته " إلا أن اغلب التعاريف جاءت متفقة وبشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والآثار السلبية التي تتركها في كل مستويات الحكومة ومؤسساتها وهياكلها التنظيمية وتعتبر هذه الظاهرة وبائية في معظم دول العالم. ولعل من أهم المناهج الفكرية لدراسة الفساد الإداري هي:[2]

1-1 المنهج القيمي:

يعتمد هذا المنهج على النظام في تحديده لمفهوم الفساد الإداري، وعلى هذا النحو فقد عرف الفساد الإداري على انه "القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة والتي تخدم المصلحة العامة".[3] كما عرف على انه "فقدان السلطة القيمية وبالتالي إضعاف فاعلية الأجهزة الحكومية". [4] وجاءت التعاريف السابقة مؤكدة قوة العلاقة بين النظام القيمي والانحرافات التي تحصل في إجراءات العمل وإهمال المصلحة العامة بهدف تحقيق مصالح شخصية قد تكون فردية أو جماعية. وعلى الرغم مما توضحه التعاريف السابقة والمستندة إلى المنهج القيمي إلا أن هناك عدة مآخذ على هذا المنهج لعل من أهمها:-

- لم يحدد مستوى النظام القيمي الذي قد يتم الانحراف عنه، أهو عالمي مقرر ومعترف بشرعيته على نطاق واسع أم هو أي نظام قيمي مطبق في أي مجتمع، فإذا كان النظام عالميا تبرز صعوبة تحديد أسسه ومعالمه بصورة دقيقة أما إذا كان المقصود أي نظام قيمي ملتزم من قبل المجتمع فهنا تبرز مفاهيم نسبية متغيرة بسبب وجود فوارق بين النظم القيمية الملتزمة من قبل الأجهزة الإدارية في دول العالم.[5]

- ومن أهم ما يؤخذ عليه أيضا هو عدم ثبات مفهوم القيم ونسبيته وصعوبة التحقق منه.[6] وبموجب هذا المنهج فان الانحراف القيمي المتجسد بشكل سلوكيات منحرفة عن النظام السلوكي المعتمد والتي تمارس داخل الجهاز الإداري تؤدي إلى بروز ظاهرة سلبية يطلق عليها الفساد الإداري.

2-1 منهج المعدلين الوظيفيين:

برز هذا المنهج لتوضيح مفهوم الفساد الإداري نتيجة للانتقادات التي تعرض لها المنهج القيمي. ويؤكد اغلب المؤلفين والمنظرين في هذا المنهج على إن الفساد الإداري هو "السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية" ويتفق التعريف السابق مع تعريف بعض الباحثين لمفهوم الفساد الإداري حيث عرف على انه" الحالة التي يدفع فيها الموظف نتيجة لمحفزات مادية أو غير مادية غير قانونية ،للقيام بعمل ما لصالح مقدم الحوافز وبالتالي إلحاق الضرر بالمصالح العامة. [7]

وعليه فان هذا المنهج وضع أسس نوعا ما قابلة للقياس، وهناك سهولة كبيرة في التحقق منها أكثر من المنهج القيمي. وهنا يبرز سبب ظهور الفساد الإداري بشكل واضح وفقا لهذا المنهج من خلال ممارسة سلوكيات منحرفة تماما عن قواعد العمل وإجراءاته المتبعة في النظام الإداري نتيجة لحصول الموظفين المسؤولين عن تنفيذ تلك القواعد والإجراءات على مغريات من قبل جهات وأطراف أخرى .وعلى الرغم من ايجابيات هذا المنهج الا انه لا يخلو من السلبيات ولعل من أهمها :[8]

- إن حدوث ظاهرة الفساد الإداري ليس بالضرورة أن يكون مرتبطا بحوافز غير مشروعة تقدم من قبل أطراف أخرى فقط بل قد يكون السبب في حدوثها اندفاعات ذاتية عند الموظفين تكون لصالحهم

- إن ظاهرة الفساد الإداري قد لا يعود سببها الرئيسي قصور ونواقص في قواعد العمل الملتزمة في الأجهزة الإدارية وإنما قد تعزى لأسباب أخرى مثل الجوانب القيمية، وعلى الرغم مما جاء به المنهج السابق إلا انه لم يخلو من الهفوات .

3-1 منهج اللامعدلين:

يعتبر هذا المنهج من المناهج المعاصرة لتوضيح مفهوم الفساد الإداري حيث اعتمد على المنهج القيمي أيضا في وضع بعض المفاهيم معتبرا من غير الممكن إهمال المنهج ألقيمي إذ يرتكز مؤيدي هذا المنهج في مفاهيمهم على اعتبار "الفساد الإداري ظاهرة لا تقتصر على الممارسات الفردية بل تعتمد على أكثر من ذلك فتأخذ طابعا نظاميا يسعى لتكريس النفس والاستمرار وليس التفاني الذاتي مع حركة تقدم المجتمع".[9] ووفقا لهذا المنهج عرف الفساد الإداري بأنه "حصيلة الاتجاهات والأنماط السلوكية المتأصلة ليس فقط في الهياكل الإدارية بل في المجال الاجتماعي ككل وفي النمط الحضاري و في قلوب و عقول الموظفين المدنيين والمواطنين على حد سواء ".[10] ومما سبق يمكن إعطاء التعريف التالي للفساد الإداري "ظاهرة سلبية تتفشى داخل الأجهزة الإدارية لها أشكال عديدة تتحدد تلك الأشكال نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع والمنظمة والنظام القيمي وتقترن بمظاهر متنوعة كالرشوة وعلاقات القرابة

والوساطة والصداقة تنشأ بفعل مسببات مختلفة هدفها الأساس وغايتها الرئيسية إحداث انحراف في المسار الصحيح للجهاز الإداري لتحقيق أهداف غير مشروعة فردية أو جماعية ".وتوصف ظاهرة الفساد الإداري بأنها:-

- ظاهرة سيئة تؤدي إلى إساءة استعمال السلطة الرسمية ومخالفة الأنظمة والقوانين والمعايير الأخلاقية .
- ظاهرة تؤثر على أهداف المصلحة العامة نتيجة لتأثيرها السلبي في النظام الإداري .
- ظاهرة نتجت عن انحرافات سلبية وبالتالي فهي ستولد إفرازات سلبية على النظام الإداري قد يتحمل أعباءها الموظفون والجمهور .
- ظاهرة سلبية قد تحدث بشكل فردي أو جماعي .
- ظاهرة تهدف إلى إحداث انحراف في المسار الصحيح للنظام الإداري لتحقيق أغراض غير مشروعة - ظاهرة سلبية قد تحقق عوائد غير شرعية للشخص الذي يمارسها وليس بالضرورة إن تكون هذه العوائد مالية .

2- أشكال الفساد :

للفساد الإداري إشكال عديدة و كما جاء في تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة حيث تم تحديد ثلاثة أشكال رئيسة للفساد الإداري يتضمن كل منها ثلاث ممارسات فرعية وكما هي موضحة في أدناه:[11]

2-1 وفقا للرأي العام:

إن تصنيف أشكال الفساد الإداري وفقا للرأي العام يعني اعتماد الرأي العام أساس لتصنيف شكل الظاهرة السلبية الموجودة والآتي توضيح عن كل ممارسة داخل أشكال الفساد الإداري وفقا للرأي العام :[12]

- الفساد الأبيض : ويعني إن هناك اتفاق كبير من قبل الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على تقبل واستحسان العمل او التصرف المعني .
- الفساد الأسود : ويشير إلى اتفاق الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على إدانة عمل أو تصرف سيئ معين.

- الفساد الرمادي : وسمي بالفساد الرمادي لعدم إمكانية احتسابه على أي نوع من النوعين السابقين . ويعود سبب ذلك إلى غياب الاتفاق من عدمه حول عمل أو تصرف معين قبل الجمهور والموظفين .

كما إن الفساد الإداري

2-2 وفقا للممارسة :

- سوء استخدام الروتين : إن تعقيد الإجراءات الإدارية وسوء استخدام الروتين قد يدفع ببعض المواطنين إلى استخدام الأساليب غير المشروعة من اجل الحصول على خدمة ما أو انجاز بأقل جهد أو كلفة .

- الممارسة غير الأمينة للصلاحية: إن الممارسة غير الأمينة للصلاحيات الممنوحة للموظف في الجهاز الإداري قد تدفع به إلى منح الامتيازات والتسهيلات لبعض المواطنين وحرمان البعض الآخر منها دون الاستناد إلى أسس وقواعد موضوعية أو إلى سياسة معينة.

- ممارسات مخالفة للقانون : ويعني قيام الموظف في الجهاز الإداري بممارسات مخالفة للقانون ونصوصه، الهدف من هذه الممارسات المخالفة للقانون هو تحقيق مكاسب شخصية بعيدا عن المصلحة العامة.

3-2 وفقا للغرض:

أما بالنسبة للفساد وفقا للغرض فيأخذ الأشكال التالية والذي ركزت عليه الندوة التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية بالأمم المتحدة :[13]

- الفساد الناتج عن استخدام الموارد العامة لتحقيق أهداف شخصية: ومثال على ذلك :

- التزوير في تقدير الضرائب وتحصيلها .

- إقامة مشروعات وهمية .

- التدخل في مجرى العدالة .

- الفساد الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء ومثال على ذلك :

- انتهاك الإجراءات المتبعة لتحقيق مصلحة شخصية .

- التغاضي عن الأنشطة غير القانونية لصالح الأقارب والأصدقاء .
- تقديم تسهيلات غير مشروعة .
- الفساد الناتج عن السرقة العامة ومثال على ذلك :
- التلاعب بالأسعار .
- التلاعب بالرواتب و الأجور .
- التلاعب بنظم الحوافز والمكافآت .

3- مظاهر الفساد :

وعلى الرغم من تعدد أشكال الفساد الإداري إلا أن معظم هذه الأشكال هي أوجه لظاهرة واحدة تعبر عن ممارسات غير مشروعة خارجة عن القانون. ومن وجهة نظر الباحث فان أشكال الفساد الإداري وفقا للممارسة هي شائعة وبشكل كبير في المؤسسات العراقية وقد يعود ذلك إلى أسباب قيمية وثقافية واجتماعية وأخرى سياسية و اقتصادية .

وتبعاً لتعدد أشكال الفساد الإداري تعددت مظاهره والتي هي :[14]

- ـ الرشوة : أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول .
- ـ المحسوبية: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة ... الخ ،دون أن يكونوا مستحقين لها .
- ـ المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة .
- ـ الواسطة :أي التدخل لصلح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو غير مستحق .
- ـ نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة .
- ـ الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

ولعل من أكبر مظاهر الفساد الإداري الشائعة حالياً في بعض المؤسسات العراقية هي، عندما يكون المسؤول الأول مشغولاً لدرجة أن يترك أمر وزارته أو جهازه الإداري في تصرف أحد موظفيه وكم من موظف أصبح في الأهمية قبل رئيسه. وهنا يبدأ الفساد الإداري في غياب المراقبة والمتابعة حتى إن العديد من القضايا المهمة التي تحتاج إلى أن يحاط المسؤول الأول بها علماً تحجب عنه ولا يعلم عنها إلا بعد وقوع كارثة أو نتيجة مساءلة للمسؤول من أعلى منه.[15]

ثانيا: أسباب الفساد الاداري وآثاره

1- أسباب الفساد الإداري:

من المؤكد وجود مجموعة من الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة الفساد وانتشارها في مختلف المجتمعات، فقد أكد منظري وباحثي علم الإدارة والسلوك التنظيمي على وجود ثلاث فئات حددت هذه الأسباب والتي هي :[16]

1-1 أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الأولى :

- الأسباب الحضرية : وتعني إن سبب بروز ظاهرة الفساد الإداري هو وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة لذلك ستكون هناك حالات مخالفة لقيم وقواعد العمل الرسمية تعد استجابة طبيعية للنظام القيمي الحضري. كما أنها تبدو تحركا طبيعيا لتقليص الفجوة بين قيم المجتمع وقيم قواعد العمل الرسمية.
- الأسباب السياسية : إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية. كل هذه الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد الإداري .

1-2 أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثانية :

يوضح أهم أسباب الفساد الإداري في كتابه (الفساد في الحكومة) والتي هي :[17]

- أسباب هيكلية : وتعزى الأسباب الهيكلية إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد، وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل تحت ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية .
- أسباب قيمية :إن الفساد الإداري يحدث نتيجة لانهيار النظام القيمي للفرد أو المجموعة.

- أسباب اقتصادية : لعلى من أهم هذه الأسباب هو عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع والذي من شأنه أن يولد فئات ذات ثراء كبير وأخرى محرومة.

1-3 أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثالثة :

إن من أهم أسباب الفساد الإداري هي :[18]

- أسباب بيولوجية و فيزيولوجية : وهي جميع الأسباب التي دافعها الأولي والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من آثار على سلوكياته وتصرفاته .

- أسباب اجتماعية : وهي جميع الأسباب التي تنشأ نتيجة للتأثيرات البيئية والاجتماعية.

- أسباب مركبة : وهي جميع الأسباب التي تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين من الأسباب .

ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة وهي.

- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة .

- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية و القضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد.

- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها .

- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين.

- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

- غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة .

- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها .
- الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة.

2- آثار الفساد الإداري :

إن للفساد بصورة عامة مجموعة من الآثار السلبية لعل من أهمها:[19]

- حالات الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب.

- ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية، وما لذلك من آثار سلبية جداً على الفئات المهمشة.

- كما تظهر آثار الفساد بشكل واضح على المهمشين، فبسبب هذا الفساد الواسع يحدث فقدان الثقة في النظام الاجتماعي السياسي، وبالتالي فقدان شعور المواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، إلى جانب هجرة العقول والكفاءات والتي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها ،مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج، وهذا له تأثير على اقتصاد وتنمية المجتمع عموماً.

أما بالنسبة لآثار الفساد الإداري فقد تعددت آراء كتاب علم الإدارة ومنظريها حول آثار ذلك فمنهم من يوضح أن للفساد الإداري آثار سلبية فقط .أما القسم الآخر منهم يوضح أن للفساد الإداري آثار سلبية وايجابية أما بالنسبة للباحث فهو من مؤيدي الرأي الأول لان للفساد نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إجمال أهم هذه النتائج على النحو التالي :[20]

2-1 اثر الفساد على النواحي الاجتماعية: يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص .

كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام . والشعور بالظلم لدى

الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب .

2-2 تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية: يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها :

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية ، وهروب رؤوس الأموال المحلية .

- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة ، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة .

- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية ، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي .

- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحابات في إشغال المناصب.

2-3 تأثير الفساد على النظام السياسي: يترك الفساد آثاراً سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته ، وكما يلي :

- يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

- يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.

- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة .

- يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية .

- يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية.

- يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها

- يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة

كما أثبتت بعض الدراسات إن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي كبيرة جداً، اذ تم اختبار مجموعة من المتغيرات لتحليل العلاقة بين الفساد وهيكل الإنفاق الحكومي، وأستنتج بأن الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي ويغير من هيكل الإنفاق الحكومي ويؤدي إلى تخفيض معدل الإنفاق على الخدمات العامة.

ثالثا: آثار الفساد على التنمية الاقتصادية

يقر اقتصاديو التنمية بان السياسات والمؤسسات الحكومية توثر على النمو ، وحجتهم في ذلك ان مستويات مرتفعة من الاجراءات لحماية المنتجات المحلية غالبا" ما تقترن بمبالغ ريع كبيرة يجذبها المنتجون المحليون . كما ان المؤسسات العامة غير الفعالة والسياسات الانمائية الاقليمية العديمة المردودية تتسبب في ركود الانتاجية الداخلية ، وقد تصمم خطط الترخيص للإبقاء على الريع واضعاف انضباط السوق . ان ادبيات التنمية الاقتصادية لم تتناول الفساد صراحة إلا قليلا" ، إذ أكد بعض الكتاب على الطريقة التي تخلق بها السياسات الحكومية حوافز تدفع الى ممارسة الانشطة غير المشروع.[21] فبدلا" من اعتبار القصور الحكومي مجرد نتيجة للتقاعس أو عدم الكفاءة ، يمكن اعتبار الاخفاق الحكومي ناتج عن اهتمام الساسة والبيروقراطيون والافراد والشركات بمصالحهم الذاتية . والمسألة المحورية هي ما اذا كانت الرشاوي المدفوعة تعتبر طريقة للقفز على القوى غير الفعالة أو مصدرا" لعدم الفعالية ذاتها . وتشير الدراسات الاحصائية التي تستخدم بيانات اعدتها شركات استطلاع خاصة توفر معلومات لصالح الشركات المستثمرة ، الى ان قوة المؤسسات القانونية والحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران ايجابا" على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الاخرى .

وتبين دراسات اخرى ان الكثير من الاقتصادات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه ، فالاقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع فرص محدودة للتدخل الحكومي وهذا يعطيه حرية أكبر للنشاط وتحقيق الارباح، إذ ان فرص استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في الحكومة تكون محدودة وفي اضيق نطاق لتحقيق مكاسب شخصية مما يعني انخفاض فرص تحقيق الريع . ومن المحتمل ان يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول وخلق التفاوت في توزيع الاصول وسوء الانفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الاغنياء والفقراء . ولكن عندما تنمو البلدان مع وجود الفساد فذلك يعني ضمنا" بأن الفساد لم يصل الى حد تقويض الثوابت الاقتصادية وان تأثيره لا يزال ضعيفا" . بيد ان النمو قد يكون سببا" للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها ، اذ يعمل النمو على زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص وزيادة حاجته الى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على اجازات استيراد المواد الاولية او شمولهم بالحماية من المنافسة الاجنبية او الدعم المالي بشروط ميسّرة وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط ، وبالمقابل يحاول المسؤولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة مما يجعلهم في وضع يفاضلون بين المشاريع تبعا" لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة ، فان احتاج صاحب المشروع الخاص الى تمويل او الحصول على اجازة استيراد او غير ذلك فما عليه إلا ان يدفع لقاء

حصوله على خدمة مجانية وذلك لتسهيل المعاملة والا بقي مشروعه متعثرا" لا يقوى على العمل بصورة صحيحة . ورغم ان مدفوعات الرشوة يمكن ان تسهل معاملات الاعمال إلا ان ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو . وتشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان الى ان بيوت الاعمال الاصغر حجما" تجد الفساد المنهجي مكلفا" بوجه خاص وان الحكومات المتعسفة والفاسدة تدفع بالشركات الى القطاع غير الرسمي ، وان من الاقل احتمالا" نجاح المشاريع الانمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد ، فالمدفوعات غير القانونية يمكن ان تزيد الى حد كبير من تكلفة مشاريع الاشغال العامة وتقلل من جودتها .[22]

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة اعدها شانغ جين وي Shang-Jin Wei* في بحث له بعنوان " الفساد في التنمية الاقتصادية" ، استخدم فيها امثلة من البلدان الاسيوية لتوضيح تلك الاثار استعرضها بما يلي :

1- **الآثار على الاستثمار المحلي** : هناك بعض الأدلة الاحصائية المستندة الى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان ، تفيد بأنه في حالة اجراء انحدار لنسبة اجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1980 - 1985 على ثابت ومؤشر الفساد ، فان النقطة المقدرة للميل هي 0.012 . ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفليبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفيا" وفق الجدول أدناه الذي يبين ادنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (1) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية(Business International Index (BI ، ودرجة الفساد للفليبين حسب نفس المقياس بلغت (6.5) درجة . فاذا استطاعت الفليبين ان تخفض مستوى الفساد الى مستوى سنغافورة مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فان الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 6.6 نقطة مئوية ، أي : 0.066 = ((0.012) (1 – 6.50)) . وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات .

2- **الآثار على الاستثمار الاجنبي المباشر**: في دراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر لأربعة عشر بلدا" مصدرا" الى (41) بلدا" مضيفا" قام بها وي Shang-Jin Wet في التسعينات ، وجد أدلة واضحة على ان الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الاجنبية . فاذا ارادت الهند مثلا" تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة الى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة ، فان أثر ذلك على جذب الاستثمارات الاجنبية سيكون مساويا" لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة 22% . ان الكثير من البلدان الأسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لأغراء الشركات المتعدية الجنسية ، فالصين مثلا" وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين اضافة الى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة ، واذا كان هذا الاجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية ، فهذا يشير الى ارتفاع درجة الفساد في الصين . ان البلدان الاسيوية تستطيع ان تجذب

الاستثمار الاجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها.

3- **الاثار على النمو الاقتصادي** : اذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الاجنبي فمن الطبيعي ان يكون الفساد مخفضا" للنمو الاقتصادي .
ولتوضيح ذلك الاثر نأخذ مثلا" بنغلاديش ، فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (7) الى مستوى الفساد في سنغافورة، فان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سيرتفع الى 1.8% عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة 1960- 1985 ب 4% سنويا"). أي ان دخل الفرد كان يمكن ان يرتفع الى اكثر من 50%.

4- **الآثار على حجم وتكوين الانفاق وتكوين الانفاق الحكومي** : اجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها تانزي و دافودي (Tanzi & Davoodi 1977) وتوصلا الى النتائج التالية:[23]

- يؤدي الفساد الى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الانفاق العام طيعة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوي .

- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا" عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الانفاق على معدات جديدة .

- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا" عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل ، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الاخرى ، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الريع.

- يقلل الفساد من انتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد.

- قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية .

وقد أيد ماورد ذلك إذ وجد ان الفساد يجعل الحكومة تميل الى ترجيح النفقات العامة بعيدا" عن الصحة والتعليم اللتان يفترض انهما اكثر منعة في التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الاخرى . كما وجد تانزي – دافودي ان زيادة في الفساد تؤدي الى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه .

5- التحيز الحضري والفقر : ان الرغبة في الحصول على رشاوي يشوه التصرف بطرق مختلفة ، لاسيما في المشاريع العامة التي لم تحصل على ميزانية كافية ، وان كانت قيمتها الاجتماعية مرتفعة . فمشاريع الدفاع الكبيرة الحجم غالبا" ماتنال حظوة بين السياسيين والبيروقراطيين بسبب حجمها وسرية غالبيتها وتكون عقودها غالبا" على حساب ميزانية الصحة الريفية والعيادات المختصة بالصحة الوقائية .والمعروق ان سكان الريف عادة أقل دخلا" من نظرائهم سكان المدن ، وان الفساد الذي تسببه سياسة الانحياز في تحويل الموارد بعيدا" عن الريف قد يزيد من سوء توزيع الدخل . كما يؤدي الفساد تفاقم الفقر في المدن كما تراه روز – أكرمان 1977.
حيث ان الفقراء لديهم وسائل أقل في رشوة المسؤولين والسلطة السياسية بشكل عام ، لذا فهم يتعرضون للضرر جراء الفساد.

6- التهرب الضريبي

يعرّف التهرب الضريبي Tax Evasion بأنه تخلص الافراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة لها .[24] وتنتشر هذه الظاهرة في الكثير من بلدان العالم وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو كظاهرة ملازمة للنظام الضريبي لتلك الدول ، وتشكل أحد العوائق الاساسية للتنمية الاقتصادية . وتتطلب أغلب النظم الضريبية قدرا" من التعاون والتضامن بين المكلف بدفع الضريبة والادارة الضريبية من خلال الوفاء بالتزاماته تجاهها ، وهذا يعتمد على تقبل المكلف للنظام الضريبي وقناعته به الى حد بعيد ، اذ ان عدم تقبله للتشريعات الضريبية تدفعه الى استخدام اساليب مختلفة للتهرب من الاعباء الضريبية ومقاومتها والتخلص منها أو القاء عبئها على الغير . وقد يتم التخلص من الضريبة باستخدام اساليب مختلفة شرعية كالتجنب الضريبي Tax Avoidance ، الذي يعرف بأنه تصرف المكلف بقصد التخلص من الالتزام بدفع الضريبة دون ان يخالف نصوص القانون الضريبي ، او ربما قد يستفيد من الثغرات الموجودة فيه .

ويتضمن التهرب الضريبي غشا" وتحايلا" على التشريعات الضريبية ومخالفة الاحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة يلجأ اليها المكلف للتخلص من الضريبة وعلى مراحل ثلاث:[25]

- مرحلة تحديد الوعاء : وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة او تقرير قيمة تقل عن الحقيقة او يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية .
- مرحلة التسديد : وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض امواله ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة .

- مرحلة المساومة : وفيها يقوم المكلف بمساومة افراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة) ، معتمدا" على استعداد هؤلاء الافراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة ، واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة طالما انه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي الى تزايد ارباحه الصافية .

ليس المكلف وحده يبحث عن اسباب للتهرب من دفع الضريبة ، وانما هنالك بالمقابل باحثين عن الريع من موظفي الحكومة ، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة ، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها ، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه وتقدير السمحات والاعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية ، يستخدمونها في زيادة مدخلاتهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن ، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد . أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية . وهنالك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين ، ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الاجور التي يتقاضاها الموظفون التي لا تتلاءم مع متطلبات الحياة الاعتيادية ، فضلا" عن التفاوت الكبير بين الدخول في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة ، مما يشعرهم بالغبن ، وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم .

7- التهرب الجمركي:

يعتبر التهرب الجمركي نتيجة اخرى من نتائج الفساد وهي تشبه الى حد بعيد التهرب الضريبي الذي يكون عاما على كل النشاطات الخاضعة للضريبة ، بيد ان التهرب من دفع الضريبة الجمركية يخص شريحة معينة تتعامل مع السلع المتحركة عبر المنافذ الحدودية استيرادا" وتصديرا" . ولعل من المناسب التطرق الى علاقة التهرب الجمركي بالفساد ، الاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي ، و آثار التهرب الضريبي على الدخل القومي .

- الأثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي

يمكن اجمال أهم الاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي بما يلي :

- انخفاض حجم الايرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين مؤديا" الى تخفيض الاستثمارات التي تنفذها و كذلك النفقات مما يؤدي الى تخفيض الدخل القومي وعرقلة مشاريع الدولة في التنمية الاقتصادية .

- رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب .

- اضطرار الحكومة الى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء الى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق تسديد القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها .

- عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين ، ولا يدفعها الاخرون بسبب قدرتهم على التهرب .

- الجانب الاخلاقي المتمثل في الفساد وانعدام الامانة واداء الواجب والذي يقدم أجيالا" تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين واشاعة تقبل حالة الفساد عند المجتمع والانسجام معه .

- التأثير على المنافسة بين المشروعات : فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة انتاجها بالنسبة لتكلفة انتاج الشركات الدافعة للضريبة لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كربح وايراد لها وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها .

- يساهم في تكوين النشاطات الاقتصادية غير القانونية او ما يسمى بالاقتصاد الخفي، اذ يعمل هذا الاقتصاد خارج القانون وخارج سيطرة الضريبة .

خلاصة:

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في اساليبها ، وتعددت اساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت اشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية . واذا اعتبرت مكونات الفساد انعكاسا "لهذه البيئات عندئذ يمكن ان نستعير يعض الاسطر التي كتبها كليتجارد في كتابه(السيطرة على الفساد) لتوضيح المكونات الاساسية للفساد . عبر كليتجارد عن الفساد بالصيغة التالية :

الفساد (ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) – المسائلة (م)

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية :

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مسائلة + نزاهة + شفافية)

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد الا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع . وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة . فالأثار المباشرة تتمثل بالهدر والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها . فالمبالغ المهدرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي الى اتفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها الى خلق دخول متراكمة تصل الى ما يزيد عن 4 مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف ،

وتؤدي الى خلق دخول اكثر وزيادة في الناتج اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، حيث ان معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاساً لمقدار الانتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً اذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه ان يزيد تلك التدفقات، يمكن أن نستنتج ما يلي:

- لا يمكن ان ينشأ الفساد الاقتصادي من بيئات صالحة ، فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر المسببات او القوى الدافعة للفساد الاقتصادي .
- للفساد الاقتصادي آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتمثل بالأبعاد الاقتصادية المحتملة للفساد في مجالات اقتصادية متعددة .
- التلكؤ في تقديم القروض الخارجية والمنح جاء نتيجة انعدام امكانية توفير شرط مكافحة الفساد لمنح تلك الاموال .
- الاثار الاقتصادية السلبية للفساد تكون بشكل مركب فكل فساد يخلق فسادا" مضاعفا" للأول . فالأثر الاقتصادي السلبي للفساد يخلق اثرا" سلبيا" مضاعفا" يمكن احتسابه عن طريق صيغة النمو السلبي المركب .
- على الرغم من وجود عدة أساليب واستراتيجيات لمكافحة الفساد الإداري، إلا أن هذه الأساليب والاستراتيجيات إذا لم تستند على مرتكزات قوية وفاعلة مثل القضاء العادل والتطبيق الصحيح للإجراءات إضافة إلى وجود نظام ديمقراطي صحيح، قد لا يكتب لها النجاح في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري .
- تعتبر عناصر استراتيجية مكافحة الفساد " المحاسبة، المسائلة، الشفافية، النزاهة" هي العناصر الأساسية التي تمثل كافة إجراءات النهوض بالأداء للوصول إلى مستويات أداء متقدمة.

وعليه يمكن في نهاية هذه الورقة البحثية تقديم مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- الاصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات .
- اصلاح الخدمة المدنية والاصلاحات المؤسسية الاخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الامانة وحسن الاداء .
- تبسيط نظم الضرائب والقواعد التنظيمية .

- استخدام المزادات ، ومخططات العطاءات التنافسية ، والاليات التنظيمية المستندة الى السوق حيثما امكن .

- تدعيم قوانين تمويل الحملات والاحكام الخاصة بتضارب المصالح

- تدعيم مؤسسات المجتمع المدني ، بما في ذلك وسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية والجماعات الجماهيرية الاخرى

- حماية اموال المنح والقروض التي تخصصها المنظمات العالمية للدول المتلقية لتلك الاموال وذلك عن طريق الضمانات الكافية لدرء الفساد عن تلك الاموال .

- كسب الشركات المتعدية الجنسية الى صفوف الجهود الاصلاحية من خلال التركيز على تقليص رغباتها في دفع الرشاوي .

- ان جميع ما ورد اعلاه من اصلاحات لا تجدي نفعا" ان يتم تحويلها الى خطط تفصيلية لمساعدة حكومات الدول في معالجة الفساد وحسب ظروف كل بلد ودرجة تأثره بالمشكلة ، وعلى اساس ذلك تقدم المنظمات الدولية مساعداتها الفنية والمالية في هذا المجال .

- التأكيد على تحقيق توازن اقتصادي كبير ورفع المستوى ألمعاشي للمواطن سواء كان موظف ضمن دوائر الدولة أو مواطن عادي للنهوض بالمستوى الاقتصادي للفرد والتركيز بشكل كبير على النوع الأول انطلاقا من مبدأ " لا تضع جائع حارس على طعام " .

- تقوية العلاقة بين الأجهزة الإعلامية وأجهزة مكافحة الفساد الإداري وتعمل الأولى على نشر حالات الفساد التي يتم مكافحتها من قبل الأخرى بهدف نقل الصورة واضحة عما تحققه هذه الأجهزة من انجازات.

- اعتماد استراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة ووقائية وتربوية واضحة، وضمن سقف زمني محدد، توجه من خلاله ضربات قاصمة للمؤسسات والإفراد الفاسدين والداعمين للفساد في جميع المستويات الإدارية وبدون استثناء، وتعتمد الخبرات والكفاءات الوطنية وتأخذ بنظر الاعتبار مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ووضع آليات موضوعية للتوصيف الوظيفي في اختيار المسؤول.

- أخذ التدابير الوقائية والعلاجية والعمل على تفعيل القوانين ووسائل الردع وتطوير النظم الرقابية.

الاحالات والمراجع:

[1] Caiden and caiden. *Administrative Corruption* public administration review, Vol.37 ,jan: 1977 .

[2]الدليمي، باسم فيصل، الفساد الإداري وبعض أشكاله من وجهة نظر عينة من المديرين. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد:1999 .

[3] Dobel, j . Patrick. *The Corruptionof state* American political science review,Vol.72 : 1978.

[4]الاعرجي، عاصم، *نظريات التطوير والتنمية الإدارية*. بغداد. مطبعة التعليم العالي: 1988 .

[5]الاعرجي، مرجع سبق ذكره.

[6]داغر، منقذ محمد، *جرائم الفساد الإداري في الإدارة العامة العراقية وعلاقتها بالخصائص الفردية والتنظيمية لمرتكبيها ومنظماتهم للفترة(1992-1996)جامعة بغداد*، المؤتمر العلمي السادس لكلية الإدارة والاقتصاد:1997.

[7] Werner, simcha. *New direction in the study of administrative corruption*. Public administration review ,Vol .43 : 1983.

[8]صالح، احمد علي، *أمراض إدارية – تشخيص وعلاج*. معهد التدريب والتطوير، بغداد : 1998 .

[9] Werner, simcha. *New direction in the study of administrative corruption*. Public administration review ,Vol .43 : 1983 .

[10]القريوتي، محمد قاسم، *أخلاقيات الخدمة العامة*. الطبعة الأولى، عمان:1985 .

[11]أبو شيخه، نادر احمد ، *الفساد في الحكومة* المنظمة العربية للتنمية الإدارية: 1994 .

[12]صالح، احمد علي، *تفويض الصلاحيات بين الضرورات والمحذورات*. المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري: 1999 .

[13]أبو شيخه، نادر احمد ، *الفساد في الحكومة* المنظمة العربية للتنمية الإدارية: 1994 .

[14]الفطافطة، محمود، *الفساد: الصورة الأخرى للهلاك*:2007

www.aman-palestine.org

[15]دحلان، عبد الله صادق، *قراءة في كتاب الفساد الإداري*. 2004.

- http://www.alwatan.com

[16]الدليمي، باسم فيصل، الفساد الإداري وبعض أشكاله من وجهة نظر عينة من المديرين. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد:1999 .

[17] Dobel, j . Patrick. *The Corruptionof state* American political science review,Vol.72 : 1978.

[18]جميعان، ميخائيل ، *الانحراف الإداري – أسبابه وطرق علاجه*، القاهرة : 1975 .

[19]الفطافطة، محمود، *الفساد: الصورة الأخرى للهلاك*:2007

www.aman-palestine.org

[20]المرجع السابق

[21]ورقة مناقشة للاستاذة سوزان – أكرمان بعنوان "الفساد والحكم الرشيد " ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، نيويورك ، تموز 1997 ، صص 39–42 .

[22]الفساد والاقتصاد العالمي، الفصل الثاني الذي كتبته سوزان روز – أكرمان تحت عنوان " الاقتصاد السياسي للفساد " ، ص 50–72 .

[23]مقالة لغادة راضي بعنوان " الضرائب الدولة تشتكي .. والممولين يتهربون " ، منشورة على الموقع التالي:

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa24-10-99/namaa.asp

[24]عبد العال الصكبان د. ، " مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق "، الطبعة الاولى ، بغداد ، 1972 ، ص ص286 –287 .

[25]المرحلتين الاولى والثانية اوردها د. عبد العال الصكبان في كتابه ، انظر : المصدر السابق ، صص 286–287 .